من أحد العلماء والأئمة ما وافقه مذهبه الأصلية، ويترك ما خالفها
أو ما خالف أحدها. وهم كلهم مأمورون برد تنازعهم واختلافهم إلى
الكتاب والسنة ويعرضه عليهما ويحكمهما فيه. فليس بجائز لمسلم ما أن
يعارض الكتاب والسنة بقول أو رأي أو عمل أو يجعل أصلاً
يرجعهما ويردهما إليه أو يحملهما عليه. وكما لا يجوز لمسلم أن ينزل
رأي هذه المنزلة كذلك لا يجوز لمسلم آخر أن ينزل رأي آخر
هذه المنزلة فيقدمه على كلام الله وكلام رسوله أو يحكمه فيهما
. وليس من حكم رأي
سواه في كلام الله وكلام رسوله بأقل ضلالاً وجهلاً ممن حكم رأي نفسه
في كلام الله وكلام رسوله. وإذا كان المسلمون مجمعين على أنه
لا يجوز لمسلم ما ولكن أبا بكر أو عمر أو عثمان أو علياً أن
ينصب رأيه وعمله حجة يرجع إليه نصوص الدين ويحكم أو
يفرضه على المسلمين اتباعها والإذعان له كان إجماعهم على أنه
لا يجوز لمن جاء بعدهم أن ينصب هذا المذهب في آرائهم
وأعمالهم أظهر وأقوى. ثم إذا كان أصحاب الرسول الذين صحبوه
مطالبين في حياة نبيهم صلى الله عليه وسلم بأن يرجعوا
إليه في دقيق الأمور وجليلها مما يتصل بالدين وعبادة الله كان
من جاء بعدهم من الأئمة والشيوخ ومن دونهم أولى بهذا الرجوع
وأولى بالاقتداء. وإذا كان من أضل الضلال [illegible] الدين ومن اقتحام سخط
الله أن يرغب أمام من الأئمة عن [illegible] نصوص الدين
وبنائه استعمالها لرأيه كائناً من كان بيده وقلبه [illegible]
وقدم تقليده على نصوص الدين وبنائه [illegible] أضل

والجهل وأعظم حمقاً وخطأ. وإذا علم هذا الكل اتفقنا أنا
عن تكلف الجواب لكل ما عكس أن ينقل في هذه المسألة من الآراء
وعن تكلف البحث في أسانيد ما ينقل ومتونه
فليس من الحق علينا ولا على الدين أن يخطأ كثير من الشيوخ والفقهاء
بل ومن العلماء ولسنا ملزمين ولا الدين ملزم بأن نوفق بين الدين
وبين كل الآراء والمذاهب والأعمال ولسنا ملزمين
ولا الدين ملزم بألا يخالف أفراد من المسلمين دينهم وأن يضلوا
عنه ويجهلوه ويشردوا عنه. ولسنا ملزمين ولا الدين
ملزم بأن يكون حقاً وصواباً كل ما يقال وينحل على حساب الدين
وباسم الدين، بل لا ريب أن من زعم شيئاً من ذلك فإنه
خارج على الدين وعلى الإجماع وعلى منطق المسلمين
كلهم. وإذن لا يلزمنا أن نجيب عن جميع ما ذكره. ولعل بعض ما ذكره الخطيب
البغدادي في كتاب تاريخ من الحكايات والروايات المنقولة عن
بعض الشيوخ والفقهاء وما حكم غيره مما يخالف مذهبنا وقولنا
بل مما يخالف دين الإسلام ويناقض أصل دعوته ورسالته. فإن
الخروج العام لذلك كله سواء أذكره الخطيب البغدادي أم ذكره
غيره أن نقول إنه خطأ مردود ومغالط يجب أن نرده. ونرده
على قائليه وعامليه وبعد ذلك استعمالها بما هو حجة على الجميع
وحجة عند الجميع. فمن الحكايات العجيبة التي نقلها الخطيب البغدادي في أول
الجزء الأول من التاريخ ما ذكره بالإسناد عن بعض الشيوخ أنه قال: ما همني أمر
فقصدت قبر موسى بن جعفر فتوسلت به إلا سهل الله لي ما أحب. وذكر عن آخر
قال خرجت من بغداد فاستقبلني رجل عليه أثر العبادة فقال لي: من أين خرجت؟